



Les transformations dans la Doctrine Militaire Américaine

«Les Sept Piliers De La Faiblesse»



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

Volume: N°2 September 2014

التحوّلات في العقيدة العسكرية الأمريكية:

«دعائم الضعف السبع»

**التحوّلات في العقيدة العسكرية الأميركية:
«دعائم الضعف السبع»**



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

أوراق استراتيجية: سلسلة غير دورية تُعنى بالشؤون الاستراتيجية.

عنوان الدراسة: التحوّلات في العقيدة العسكرية الأميركية: «دعائم الضعف السبع»

إعداد: الباحث الفرنسي ريشار لايفيير

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: أيلول ٢٠١٤ الموافق شوال ١٤٣٥هـ.

ترجمة وتحرير: صالح الأشمر

العدد: الثاني

الطبعة: الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانتزي وورلد

فوق صيدلية سببتي - بناية الإنماء غروب - الطابق الأول.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

Baabda 10172010

Beirut-Lebanon

P. o. Box: 24/47

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الآراء الواردة في هذه السلسلة لا تُعبّر بالضرورة عن مواقف

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

ثبت المحتويات

- التحوّلات في العقيدة العسكرية الأميركية: «دعائم الضعف السابع» ٩
- مدخل: عقيدة في غياب العقيدة ١٠
- أولاً: فشل الحروب التقليدية ١٠
- ثانياً: العقيدة العسكرية الأميركية الجديدة ١٤
١. الصعود القوي للقوات الخاصة ١٤
٢. أولوية الاستخبارات ١٥
٣. اتساع جغرافية الطائرات بلا طيار ١٥
٤. خيار الحرب السيبرانية ١٧
٥. تطور الجيوش البديلة ١٨
٦. تأهيل جيوش ومناورات مع الشركاء ١٩
٧. إعمل وتواصل ٢٠
- ثالثاً: ضعف وانحدار نسيبان ٢١
- كي لا نصل إلى الاستنتاج: «إنقراض على الآسيويات» ٢٢

التحوّلات في العقيدة العسكرية الأميركية:

«دعائم الضعف السابع»

في بداية ولاية الرئيس الأميركي باراك أوباما كنت قد عرضتُ ثلاث خلاصات مؤقتة حول السياسة الخارجية والإستراتيجية العسكرية الأميركية، وذلك كالآتي:

١. على الرغم من الانفراج الذي أعقب انتهاء «إدارتي»: جورج بوش الابن فإن أهداف السياسة الخارجية الأميركية الساعية إلى الهيمنة سوف تستمر وإن تطوّرت.

٢. إن البرنامج العسكري- الإستراتيجي الذي وضعه المحافظون الجدد والذي يتضمن: الحرب ضد الإرهاب، والشرق الأوسط الكبير، والقوة الناعمة، سوف يبقى بمثابة «لوحى الوصايا العشر»؟

٣. أخيراً، سوف تسعى الإدارة الديمقراطية إلى تغيير الخطاب والأسلوب من أجل «تغيير كل شيء، لكي لا يتغير شيء...».

آنذاك رأى البعض، أن كلامي «متطرّف» وهذا ما بدا لي حكماً جائراً. غير أن ردة الفعل هذه تراءت لي منطقية ومفهومة جداً، خصوصاً أن جواً من الإعجاب غير المبرّر بأوباما كان سائداً في ذلك الحين، وذلك لأسباب رئيسية ثلاثة أو جزها كالآتي:

كنا غداة خطاب القاهرة، الذي قال فيه الرئيس الأميركي ما مفاده إن «المسلمين لطفاء، ونحن نحبهم»..

كانت هذه المرة الأولى التي تختار فيها الولايات المتحدة- التي اكتمل تاريخها المؤسس على إبادة السكان الهنود الأصليين. واللجوء إلى العبودية المكثفة- رئيساً أفرو أميركياً، وبعبارة أخرى «أسود».

ثم إن هذا الرئيس الذي يمثل طرازاً جديداً من الرؤساء، والذي كان محامياً، وتقدّمياً، يعدّ بالعمل من أجل الفئات الأكثر فقراً وعوزاً.

مدخل: عقيدة في غياب العقيدة

باختصار، كان ذلك مما يبعث على بعض الأمل، وهذا التذكير يسمح لي بأن أحدد السياق الإيديولوجي والمنهجي الملائم لوضع جهدنا الرامي إلى فهم تصرفات أوباما غير السيدة على صعيد القضايا العسكرية في موضعه الصحيح. أقول «تصرفات غير سديدة»، لا بل «عدم وجود عقيدة عسكرية». ويمكننا مع ذلك أن نقول «عقيدة مُفرغة» إن لم تكن «عقيدة في غياب العقيدة» ما دام الخطاب الرسمي تقريباً يتجنب - بالضبط - الإعلان عن برنامج عسكري محدد بوضوح، وهذه إحدى الميزات التي تتصف بها «التصرفات العسكرية» لهذه الإدارة الديمقراطية الأخيرة.

هنا نحن أمام ثلاثة احتمالات:

١. الانطلاق من الإخفاقات الكارثية والمميتة التي مُنيت بها إدارتا بوش السابقتين والدالة على فشل الحروب التقليدية: أفغانستان، العراق، والتحول الذي بدت طلائعه أثناء عملية الحلف الأطلسي في ليبيا.

٢. الاستمرار في تبني المناهج السبعة - الأبعاد السبعة - لـ «العقيدة» العسكرية الأميركية الجديدة.

٣. أخيراً، سوف نعني بوصف تطور لـ «تآكل»، وبالتأكيد ليس انهيار أو اختفاء، «القوة الحشنة» الأميركية، تلك التي يسمّيها وزير الخارجية الأسبق (هويبر فدرين) «القوة المفرطة» الأميركية.

أولاً: فشل الحروب التقليدية

لا جدوى من العودة مطولاً إلى ظروف صنع اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ونكتفي بالإحالة على الكتاب الجيد للكاتبة الهندية اروندهاتي روي: «بن لادن/ الولايات المتحدة: قضية عائلية»^(١). وكنا قد عملنا منذ التسعينيات على معرفة مصادر تمويل

1- Arundhati Roy :Binladin /Etats -Unis ,une affaire de famille.

الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية GIA والجماعة الإسلامية المصرية قبل أن نعكف على تحقيق معمق حول اعتداء الأقصر (١٧ تشرين الثاني ١٩٩٧) واعتداءات نيروبي ودار السلام (٧ آب ١٩٩٨) وكان بحثنا يفضي دائماً إلى منظمات غير حكومية، ومصادر تمويل ومقدمي أموال مقيمين في السعودية. وأحيل في هذا الصدد على كتاب صدر عام ١٩٩٨ هو «دولارات الرعب - الولايات المتحدة والإسلاميون»، حيث يوضح أن شركة «التقوى»، وهي «بنك» الإسلاميين المصريين، كانت متورطة جداً في تمويل الجماعات المسلحة في الجزائر، ومصر، والقرن الأفريقي، وأفغانستان، وباكستان. وتتخذ هذه الشركة من سويسرا مقراً لها، وهي عبارة عن شركة محاسبة، تقيم شراكات بنوية مع العديد من المصارف السعودية الكبرى ومنها «دار المال الإسلامي» ومختلف المؤسسات العائدة لعائلة مخلوف. وظهرت استنتاجات مماثلة ومتطابقة في مؤتمر مكافحة الإرهاب الذي انعقد في بغداد يومي ١٢ و ١٣ آذار ٢٠١٤.

يبقى أن اعتداءات أيلول ٢٠٠١ أحدثت صدمة نفسية حقيقية في الولايات المتحدة التي لم تتعرض أراضيها لاعتداء منذ الهجوم الياباني على بيرل هاربر (في السابع من كانون الأول عام ١٩٤١). ومن ثم أعلن البيت الأبيض «حربه» الشهيرة «ضد الإرهاب»، وأطلق أول عملية تحت اسم: «أنا كوندا» في الجبال على الحدود الأفغانية - الباكستانية في تشرين الأول وتشرين الثاني ٢٠٠١، وقد انطلقت هذه العملية الضخمة من ثلاث نقاط ارتكاز: من قاعدة ديبغو غارسيا (في المحيط الهندي)، ومن قواعد القوات المشتركة في باكستان، ومن حاملتي طائرات تابعتين للأسطول الخامس الذي تتمركز قيادة أركانه في قطر.

وسرعان ما أدرك خبراء البنتاغون عدم ملاءمة مثل هذا التشكيل لرد يجب أن يكون مستداماً ووفقاً لجغرافية متشظية ومنحرفة عن المركز قياساً على نقاط ارتكازها اللوجستية الرئيسية. هذا الواقع حمل دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع آنذاك، على إطلاق «ثورته» في الشؤون العسكرية. وقد أنشأت هذه العقيدة نموذجاً جديداً من الجيوش المصغرة، مؤلفاً من وحدات صغيرة قادرة على التحرك السريع ومجهزة بوسائل تكنولوجية متطورة جداً (نظام تموضع عالمي GPS، أنظمة تصوير متكاملة، استهداف بأشعة الليزر، الخ...).

غير أن هذا المفهوم لم يصمد كثيراً في الأودية الأفغانية في مواجهة تمرّد متعدّد الأشكال ومائع. ومنذ ذلك الحين لقي مفهوم «الحرب المائعة» نجاحاً كبيراً من أجل التوصل أخيراً إلى تفسير الأشكال التقليدية لـ«حرب الغوار» أو حرب العصابات التي كانت موضع دراسة معمّقة في أميركا اللاتينية خلال عقد الستينيات، غير أن «ثورة» رامسفيلد تتجاهل عاملين رئيسيين هما: الأعماق الإستراتيجية المتحركة ذات الهندسة المتغيرة، والانخراط الدائم للسكان المدنيين، حيث يلعب الأولاد دوراً خطيراً كـ«ضباط ارتباط». وفي مقابل الغوص في الرمال الأفغانية فتح البيت الأبيض جبهة ثانية في... العراق.

ويكفي التذكير بسلسلة أكاذيب الدولة، المدعومة من كبريات الصحف الغربية، التي أدلى بها كل من كولن باول وطوني بلير اللذان أكدّا - من دون ضحك - أن الجيش العراقي قادر على تهديد الكرة الأرضية جمعاء في أقل من ٤٥ دقيقة. ونشير بوجه خاص إلى الإفادة المثيرة للشفقة التي أدلى بها كولن باول أمام مجلس الأمن الدولي مُلوّحاً بعينة من السلاح الكيماوي وعارضاً الخطوط العامة لبرنامج يفترض أنه يثبت أن صدام حسين كان الصديق المفضل لبن لادن. وفي ربيع عام ٢٠٠٣ حشدت الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أكبر أسطول حربي، لم يحشد مثله منذ الحرب الكورية، ومن دون أية مفاجأة، تمكّنت من إطاحة صدام حسين وتسببت بمقتل مئات الآلاف من المدنيين، ولا يزال عدد ضحايا تلك الحرب مصنفاً في خانة «الدفاع السري». يبقى أن حرباً ثالثة بدأت في العراق غداة سقوط بغداد، وسوف تثبت عدم كفاءة الإستراتيجية العسكرية الأميركية.

في العراق، كما في أفغانستان، اختارت واشنطن حالة ثالثة هي الحرب ضد التمرد المسلح المجسّدة بالجنرال دايفيد بترايوس المستوحاة من تقنيات مغاوير القبعات الخضر الفرنسيين المنخرطين في معركة الجزائر (عام ١٩٥٧). وفي هذا الصدد عكف الضباط الأميركيون على المشاهدة المتأنية والدراسة التفصيلية لمعطيات فيلم «بونتكورفو»^(٢)

٢- «معركة الجزائر» فيلم إيطالي - جزائري للمخرج بونتكورفو أنتج عام ١٩٦٦. تدور أحداثه بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٧ على خلفية معركة الجزائر التي تواجه فيها الجيش الفرنسي ومقاتلو جبهة التحرير الوطني المطالبة باستقلال الجزائر. (المترجم)

المكرس للأساليب التي استخدمها مغاوير الجيش الفرنسي ضد الوحدات المقاتلة التابعة لجبهة التحرير الوطني الجزائرية. وقد اقترف بول بريمر، حاكم بغداد الأميركي، خطئين كبيرين هما: تسريح تشكيلات الجيش العراقي، وتحطيم بنية حزب البعث أجهزة الدولة القديمة كافة، وقد ساعد بعمله هذا مختلف فصائل التمرد المحلية التي ألحقت بالمحتل خسائر فادحة.

بعد عقد من الإخفاقات في أفغانستان والعراق، وبعد وزيرين متعاقبين للدفاع ورئيس ديمقراطي جديد، حدث التحول الحقيقي في العقائد العسكرية الأميركية المتتالية على المسرح الليبي.

مع توالي ما سمي خطأً «ثورات عربية»، واكبت واشنطن وعززت سقوط بن علي في تونس، ومبارك في مصر، وصالح في اليمن. ومع صدور القرار ١٩٧٣ عن مجلس الأمن الدولي، دفعت الولايات المتحدة كلاً من فرنسا وبريطانيا العظمى إلى القيام بعملية عسكرية وظيفتها استحداث عملية «تغيير نظام». وقد نص القرار الدولي على أمرين: إقامة منطقة «حظر جوي» على مجمل السيرنايك^(٣)، وتقديم المساعدة للسكان المدنيين في بنغازي والسيرنايك، وفي هذا السياق، وبناء على هذا القرار، قام البنتاغون بثلاثة أمور مدشناً «العقيدة العسكرية» الجديدة لأوباما وهي: تقديم دعم لوجستي للعملية الفرنسية-البريطانية (نقل، مساندة وتزويد بالذخيرة)، والتزويد الدائم بمعلومات الكترونية، بواسطة الأقمار الصناعية أو الأفراد، في مختلف مراحل العملية، وإقحام قوات خاصة في المناطق البترولية- كالعادة- تمهيداً لإعادة إعمار مربحة للشركات الأميركية.

انطلاقاً من هذا التحول الليبي الذي سيكتسب قيمة «المحور». سوف ينشأ ما يمكن أن يوصف بأنه «العقيدة العسكرية الجديدة» لأوباما.

٣- السيرنايك Cyrénaïque منطقة ليبية تقليدية سميت بذلك نسبة إلى سيرنايك القديمة وهي مقاطعة رومانية تحيط بالمدينة اليونانية القديمة سيرين) وهي اليوم جزء من الأراضي الليبية (المترجم).

ثانياً: العقيدة العسكرية الأميركية الجديدة

على امتداد «المحور الليبي» يمكن تحديد عدة مبادئ عامة رئيسية يمكن إيجازها كآآتي:
تخلت الإدارة الديمقراطية الجديدة عن الحروب التقليدية والمضادة للتمرد وهذا يشكل خسارة لخصومها الجمهوريون.

بناء على ذلك جرت عمليات إعادة انتشار واسعة في المناطق الاقتصادية والإستراتيجية التي تعدّ ذات أولوية للشركات الكبرى (صناعة الأسلحة، صناعة الطيران، البناء والأشغال العامة، والبنى التحتية، الخ...).

وأخيراً المحافظة قدر الإمكان على «السرية التامة» بغية تنظيم حملات على صعيد الإعلام والاتصال تخضع لسيطرة محكمة.
هذه التصورات العامة تركز على سبع دعائم:

١. الصعود القوي للقوات الخاصة

في عام ١٩٨٠، لاقت الغارة التي شنت لتحرير الرهائن المحتجزين في طهران، على يد الباسداران، فشلاً عسكرياً تاماً انتهى بمقتل ثمانية جنود أميركيين. وتجنباً لتكرار هذا النوع من الإخفاق أنشئت في عام ١٩٨٧ «قيادة العمليات الخاصة» السوكوم Socom. ومن ابرز أركانها ما يسمى «قيادة العمليات الخاصة المشتركة» jsoc المتخصصة بملاحقة الإرهابيين المفترضين والقضاء عليهم، وتنسيق العمليات بين مختلف فروع الجيش الأميركي.

كان عديد القوات الخاصة ٣٧ ألف جندي في التسعينيات ويبلغ اليوم أكثر من ٦٠ ألف رجل، ثلثهم نظاميون. وقد أوضح لنا قائد هذه القوات، الذي قابلته في باريس العام الماضي، أن معدل زيادة عديد «السوكوم» يراوح بين ٣ و ٥٪ سنوياً. ما يعني أن القوات الخاصة أصبحت اليوم جيشاً صغيراً داخل الجيش الأميركي، وتتبع سلسلة قيادتها لشخصين فقط هما وزير الدفاع ورئيس الولايات المتحدة.

ويعترف البنتاغون حالياً بوجود عناصر من القوات الخاصة هذه في ١٢٠ بلداً في العالم.

٢- أولوية الاستخبارات

كان لإطلاق «الحرب ضد الإرهاب» في الولايات المتحدة تأثيرات قوية ومباشرة على مستوى التشريع المناهض للإرهاب (قانون باتريوت) والأمن الداخلي، ذلك أن هذه الأحكام المجموعة تحت مصطلح «الأمن الداخلي»، والمعلنة على أنها «استثنائية» لم تكن دائماً متوافقة مع مواد الدستور الأميركي المتعلقة بحماية الحريات المدنية والسياسية. ولا نتحدث عن الانتهاكات المتكررة للقوانين الأجنبية (بخصوص التحليق فوق أراضي الدول الأخرى وخطف الأشخاص). ثم إن الفضاءات المتوالية المرتبطة بقضايا «ويكيليكس» و«سنودن» أثبتت وجود تنصت هاتفي معمم، إضافة إلى مراقبة الاتصالات عبر الإنترنت. كما أن هذه القضايا المتواترة تظهر أن الأولوية المعطاة للاستخبارات - المكرسة رسمياً لمكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن الداخلي - كثيراً ما حوّلت عن أهدافها الأصلية لكي تستعمل في مجال المناقصات وتمرير الصفقات والمفاوضات الدولية. وفي الولايات المتحدة توّطر الأعمال «لوحى الوصايا العشر» مهما بلغت الأزمات الخارجية أو الداخلية من الحدة، فالأعمال تستمر رغم معارضة الجميع.

في هذا السياق نجد أن الاستخبارات - الإلكترونية - عبر الأقمار الصناعية وعن طريق الأفراد - تفرض نفسها بعداً رئيسياً للعمليات العسكرية. ثم إن مختلف مكونات الاستخبارات الضرورية عضوياً لإدارة اشتباك القوات الخاصة - في البدء، وفي أثناء الأحداث، ومعاودة التجربة - أصبحت اليوم جزءاً رئيسياً متمماً لكل نوع من أنواع «البرمجة» العسكرية وإدارة العمليات.

٣. اتساع جغرافية الطائرات بلا طيار

إن الطائرة بلا طيار، أو الدرون (Drone)، وهي كلمة إنكليزية تعني: (ذكر النحل) هي آلة طائرة من دون طيار تُحرَّك وتُقاد عن بُعد، وتنقل حمولة مفيدة متخصصة لمهام المراقبة، والاستطلاع، والاستكشاف والنقل أو القتال. وهي تستخدم عامة لمصلحة القوات المسلحة أو قوى الأمن «شرطة، جمارك الخ...» التابعة للدولة، ولكنها قد

تستعمل أيضاً لأغراض مدنية. والحمولة المفيدة للطائرة بلا طيار القتالية تجعلها سلاحاً خطيراً بنوع خاص.

إن قوام (طول وعرض) وجسم هذه الطائرة (من بضعة غرامات إلى عدة أطنان) يتوقفان على قدراتها العملائية المطلوبة، وتتيح قيادتها الآلية، أو انطلاقاً من الأرض، القيام برحلات لمدة طويلة، بحدود بضع عشرات من الساعات قياساً على الساعتين النموذجيين للمدى الزمني لطائرة مطاردة.

إن تصنيف الطائرات بلا طيار عملية معقدة من حيث إنها تختلف من بلد إلى آخر، ويمكن تصنيفها وفقاً لعدة معايير:

– الارتفاع والتحمل (طائرات تكتيكية، MALE و HALE):

الارتفاع المعبر هو الارتفاع الملائم بالمستويات الآتية: الارتفاعات المتوسطة ما بين ٥٠٠٠ متر و ١٥٠٠٠ متر، الارتفاعات العالية: حتى ٢٠٠٠٠ متر.

– مدى التحرك الآلي هو الوقت الذي يمكن أن تقضيه الطائرة في الطيران، ومستوى الارتفاع للمدى الطويل هو من ٢٠ إلى ٤٠ ساعة.

– القوام (طول، كبر، عرض، الخ...).

– قدرتها على نقل أو عدم نقل معدات حربية (طائرات بلا طيار للمراقبة، أو مسلحة، أو قتالية).

– ميزتها، خفية أم ظاهرة؟

– قدرتها على المشاركة في مهمات ذات مستوى نشاط مرتفع أو ذات نشاط منخفض.

– سطوحها (ثابتة، دوارة أو خفاقة).

والصنيف الأكثر انتشاراً يقوم على معايير الارتفاع والتحمل الذي يمكن أن نضيف إليه فئة الطائرات بلا طيار القتالية.

أما «الطائرة بلا طيار-القاتلة» المزودة بصواريخ أرض-جو- طراز ريبير- برداتور (Type reaper- predator) فقد جربت كثيراً في أفغانستان ثم في المناطق القبلية

الباكستانية في وزيرستان. والتطور المهم يتعلق باتساع مناطق اشتباكها واتساع جغرافيتها العملائية: أفغانستان، باكستان، اليمن، الصومال، النيجر، وعدة بلدان أفريقية أخرى، وبعض البلدان في أميركا اللاتينية. ويعترف البنتاغون حالياً بإمكان وجود طائرات بلا طيار أميركية في ٧٠ بلداً في العالم.

٤. خيار الحرب السيبرانية^(٤)؛

تقوم الحرب السيبرانية، أو الحرب التحكيمية عن بعد، على استخدام الحواسيب والانترنت لشن حرب في الفضاء السيبراني. وقد أصبحت الشبكة العالمية منذ بداية القرن الواحد والعشرين مكاناً للمجابهات العسكرية الكبرى. ويسمح استخدام الانترنت بالتسلل السريع إلى أكثر الشبكات حساسية في العالم. وانتظمت ساحات قتال جديدة تستهدف المواقع والمنظمات الحكومية، والمؤسسات، والمشاريع الكبرى والمتوسطة، والمنظمات الخاصة والأفراد. والقائمون بهذه الهجمات هم قراصنة المعلوماتية، والمنظمات الإرهابية، والنصابون بمختلف أنواعهم، بل الجيوش أيضاً والمنظمات الحكومية.

هذا التحول كان شديد التأثير بالأولويات الجديدة للصناعة العسكرية الإسرائيلية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحول كان أحد أحصنة السيدة هيلاري في معركتها لكي تصبح المرشحة الديمقراطية للانتخابات الرئاسية التي كان يقتررب موعدها آنذاك. هكذا أصبحت الحرب السيبرانية إحدى الورش الكبرى لوزارة الخارجية والدفاع، وكانت برامجها المختلفة المصنفة «بالغة السرية» تستهدف تبعاً للصناعة النووية الإيرانية والصناعات الدفاعية الأوروبية المفترض أنها تعود لبلدان «حليفة».

في الولايات المتحدة جرت أعمال الحرب السبرانية بالتعاون مع الفرع الإسرائيلي «لقيادة معلوماتية» متخصصة في الهجوم على المختبرات وبنوك المعلومات الإيرانية. وكما أوضحت آنفاً، سرعان ما امتدت هذه الأعمال الحربية لتشمل أهدافاً صناعية وتجارية ومالية مدنية، ولا سيما في اتجاه القوى الاقتصادية لـ«أوروبا العجوز».

٤ - مصطلح مأخوذ عن الإنكليزية وهو مشتق من مصطلح kubernan اليوناني ويعني التحكم، أما اليوم فيستخدم بمعنى التحكم والتنظيم والتواصل.

٥. تطور الجيوش البديلة

ابتداءً من عام ١٩٩٣ شهد تطور الجيوش المسماة «بديلة» تسارعاً كبيراً بعد فشل عمليات الأمم المتحدة في الصومال UNOSOM، وقد نشأ هذا التطور على نحو غير مباشر إما من اتفاقات ثنائية أبرمتها واشنطن مع بلدان أخرى ذات سيادة، وإما في إطار تعديدي مع الاتحاد الأوروبي أو الحلف الأطلسي.

والمقصود في جميع الافتراضات هو متابعة الأهداف السياسية التي تقررها واشنطن بشن عمليات عسكرية «بالباطن»، والمقصود بذلك عمليات حربية يكلف بتنفيذها «آخرون».

وعلى ذلك لجأت واشنطن، وبلدان غربية أخرى (بريطانيا العظمى، اليابان، فرنسا، الخ...) منذ بداية التسعينيات إلى الاستعانة بشركات عسكرية خاصة، وهي أشبه بمستودعات أدوية أو صيدليات تقدم خدمات في مجال الدفاع والأمن إلى حكومات ومنظمات دولية، ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات خاصة. ومنذ عام ٢٠١٢ يطلق على مثل هذه الشركات في فرنسا اسم مؤسسة خدمات أمنية ودفاعية. وهي تتدخل في المناطق ذات المخاطر الأمنية المرتفعة وأحياناً في منطقة نزاع: وبعيداً من أي حذقة دلالية فهي تنتمي إلى حرفة المرتزقة في الستينيات وإلى «كلاب الحرب» الذين كانوا أحداثاً الصحافة إبان النزاعات المرتبطة بالتححرر من الاستعمار. ويدل مصطلح «كونتراكتور»، أو المتعاقدون في العالم الناطق بالانكليزية، على الموظفين في تلك الشركات التجارية نظراً لطبيعة تطوعهم التعاقدي، وبصفتهم جنوداً مأجورين تتعاضم أهميتهم مع بروز التهديدات الجديدة مثل القرصنة الحديثة أو الإرهاب، ودورهم متنازع فيه ولا سيما منذ عام ٢٠٠٧، بسبب الفضائح التي تورطوا فيها على غرار شركة «بلاك ووتر» في العراق.

ويقوم نموذج عملائي آخر من «الجيوش البديلة» على إنشاء «ائتلافات» جيوش حليفة، كما كانت الحال في حرب ليبيا. كما أن هذه الوضعية تسمح للجيوش الأميركية بالبقاء «خلف النافذة» فيما تسيطر على مجرى العمليات من خلال توفير المعلومات، والوسائل اللوجستية، والذخيرة بوجه خاص، ولا من رأى، ولا من درى... فالولايات المتحدة

ليست في حالة حرب رسمياً، لكنها تتدبر أمرها لتسيير أعمالها القمعية على يد «حلفائها» أو بواسطة شركات خاصة، وهذه الحيلة تتيح القيام بعمليات «صفر موتى» وتراعي على الأخص الرأي العام المعاصر الحساس جداً تجاه الموت. ويتجاوز تطور الحرب من خلال هذا المنظار المشوه حدود تدخلنا المتواضع، غير أن غالبية الحروب «الغربية» تخاض على هذا النحو في أيامنا هذه تحت المسميات العجيبة مثل «حروب إنسانية» أو «عمليات حفظ السلام». إن لغة جورج أورويل الجديدة «نوفلانغ»^(٥) تضرب مجدداً.

٦. تأهيل جيوش ومناورات مع الشركاء

هذا هو البُعد التربوي للدعامة السابقة. والمقصود من هذا المنظور هو تعليم الجيوش الوطنية في البلدان الصديقة والحليفة تقنيات الحرب الحديثة. وينبغي لتقاسم المهارات هذا أن يشمل مع الوقت أكبر عدد من الشركاء المحتملين. وقد اشرنا آنفاً إلى وجود قوات خاصة أميركية في ١٢٠ بلداً... من أصل ١٩٢ بلداً في منظمة الأمم المتحدة، وهذا عدد ضخم.

هذا التبشير التربوي لا ينتج تبعية، متباينة القوة طبعاً، فحسب بل يستدعي نقل الاعتراف والأشخاص أيضاً، كما وجعة القواعد الخاصة بقيادة العمليات. ولا يمكن القيام بهذه الأعمال بمعزل عن مساعدة تقنية وعن استعلامات أميركية، غير أنها تفتح بوجه خاص منافذ أساسية لصناعات الدفاع وتوفر ملايين فرص العمل من الباطن للمجمعات العسكرية الصناعية في الولايات المتحدة. إنها الأعمال أيضاً وأيضاً!

يفضي بُعد تأهيل الجيوش الأجنبية هذا إلى مضاعفة التدريبات والمناورات المشتركة التي يقود تأطيرها إلى التفوق التكنولوجي وصناعته في وادي سيليكون وإلى شركات المعلوماتية الإسرائيلية، واعتباراً من مرحلة معينة على صعيد التجهيزات والتأهيل تصبح الجيوش المعنية، المؤهلة والمدربة حسب الأصول، غير قادرة على الاستغناء لا عن الأنظمة المعلوماتية الخاصة بنقل العمليات ولا عن ضباط الارتباط الذين يؤمنون تناسق نقاط الاشتباك وطرق مواصلاتها. وعندما يعمل أكبر عدد من الجيوش بناء على قواعد إجرائية مشتركة فليس

٥- المقصود اللغة التي سماها الروائي الانكليزي جورج اورويل، في روايته «عام ١٩٨٤» نوفلانغ وتقوم على عكس المفاهيم: فالأبيض مثلاً يقال له أسود وهكذا» (المترجم).

من باب التنجيم أن نتوقع حصولها، إن لم يكن تحت السيطرة، بل فقدان كل نوع من المبادرات، فتفقد تدريجياً كل نوع من الاستقلال العملائي

٧. إعمل وتواصل

هذه هي الدعامة التي تعلق سائر الدعومات، وهي أقدم المهن في العالم! ذلك أن أي عملية عسكرية لا بد لها لكي تحقق أهدافها من أن تكون مفهومة وموضع «مشاركة» أيضاً، من قبل الرأي العام في البلد أو البلدان التي تنفذها. عندئذ يتم استدعاء المدد المتمثل بأفواج الصحافيين «المُدجّين» المكلفين شرح وإذاعة أسباب ومراحل «الحرب العادلة»، العادلة قسراً. وإلى «القوة الخشنة» للجيش يجب أن تنضاف عضويًا «القوة الناعمة» - تفضل السيدة كلينتون الحديث عن «قوة ذكية» - للصحافيين، والخبراء، و«متواصلين» آخرين.

عندئذ تعطي وسائل الإعلام الأميركية، والانكلوسكسونية على نطاق أوسع، المدى اللازم في موضوع تراتبية الإعلام المصمم كـ «سلاح اتصال شامل» ومعالجته وإذاعته. ويأخذنا الخلط بين الأنواع هذا، هنا أيضاً، إلى التنبؤات القائمة في رواية جورج أورويل «(١٩٨٤)»، وإلى الهدم الصحي في «كلاب الحراسة» للفيلسوف الفرنسي بول نيزان.

تعمل مجموعات الصحافة والاتصال الأميركية، على غرار مثيلاتها في المجمع العسكري-الصناعي، وفقاً لاستراتيجيات عالمية. ويشكل فاعلوها بمساعدة التكنولوجيا الجديدة الجزء الغاطس من جبل جليد العوامة المتوحشة. ومهمتهم هي الدفاع عن المصالح الاقتصادية، والتجارية، والمالية للشركات الانكلوسكسونية، وإعلاء شأنها. وتنضم إلى هذه البنى التكنولوجية الفائقة القوة الإدارة العالمية للمعطيات المعلوماتية من خلال إنشاء «بيانات معلومات ضخمة» وبنوك معلومات، يسيطر على معظمها، إن لم يكن كلها، فاعلون أميركيون، ولا نتكلم عن العلة المسماة «شبكات اجتماعية» وهي إخطبوطات رقمية حقيقية تتدخل في الجوانب الأكثر حميمية في حياة الأفراد الخاصة. هذه الدعائم السبعة لا تتطلب «حكمة» لورنس العرب، بل شفافية مفروضة فرضاً، أي كثيفة ومُعتمة، كما يتطلب الخفاء والسرية.

ثالثاً: ضعف وانحدار نسبيان

تفسي إقامة هذه الدعائم على نحو تفاعلي، إلى نتيجة بينة، أصبحت الحرب حالة مستدامة ومعّمة لكنها غير قابلة للاكتشاف. يشير ذلك إلى العودة المظفرة لـ«ليفياتان» توماس هوبز^(٦): حرب الكل ضد الكل، أو كل لنفسه والعمولة للجميع. وعلى مثال رب سينوزا، الموجود في كل مكان وإذاً ليس في أي مكان، لا وجود لحرب أوباما، ومع ذلك فهي تكيّف مجموع العلاقات الدولية. و«الحرب الغائبة»، لكنها حاضرة دائماً، تفرض مناهجها وغاياتها كشكل مسيطر لإدارة «الأزمات» الإقليمية والدولية والشاملة (مكافحة الإرهاب، الاتجار بالمخدرات، وبالناس وأعمال إجرامية أخرى منظمة، والاحتباس الحراري، وملفات البيئة، واختلال التوازن الديمغرافي، الخ...).

يروّج هذا النموذج دائماً لمزيد من «الشفافية» و«الديمقراطية» ليصل إلى نتائج عكسية، المزيد دائماً من المعايير ومن المراقبة والأوامر الأخلاقية والقمع. وتتضافر صناعة عدم الاستقرار وإدارته في آنٍ معاً باسم إيجابية جديدة بتعاليم أوغست كونت^(٧) (*).

على أي حال، وهذه ملاحظة أخيرة تنطوي على الأمل، إن هذه الدعائم السبعة، التي تقوم عليها «عقيدة» باراك أوباما الجديدة، تكشف نوعاً من الوهن الذي أصاب القوة المفرطة الأميركية. ذلك أن واشنطن التي تراجعت عن مهاجمة سوريا عسكرياً والتي تردد أن الخروج من الأزمة السورية لا يمكن أن يكون عسكرياً – تعترف ضمناً بأنها تخلت عن الحروب التقليدية، الباهظة الكلفة في الرجال والعتاد. وفي مواجهة عجز بالغ العمق

٦- ليفياتان Leviathan في الأصل هو وحش يظهر في نهاية العالم. وهو عنوان كتاب للفيلسوف الانكليزي توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩) ومعناه التنين الجبار، دافع فيه عن ضرورة قيام دولة قوية ذات حكم مطلق يتولى فيها ليفياتان مسؤولية توفير الأمن للمواطنين مقابل خضوعهم والتنازل عن حقوقهم الطبيعية. وينطلق هوبز في بحثه هذا من تصور متشائم للكائن البشري يجعل من كل إنسان عدواً للناس الآخرين (المترجم).

٧- اوغست كونت Auguste Comte، فيلسوف فرنسي (١٧٩٨-١٨٥٧) مؤسس المذهب الوضعي القائل بأن لا سبيل إلى المعرفة إلا بالملاحظة والتجربة، مؤسس علم الاجتماع الحديث. من مؤلفاته دروس في الفلسفة الوضعية» (المترجم).

* حول إيديولوجية «الفوضى البناء» هذه، أحيلكم على كتابات الأستاذ وليد شرارة الممتازة التي تدحض على الوجه الأكمل هذه العقيدة الرئيسية للمحافظين الجدد، والتي تلهم حالياً، ويا للأسف، مدرسة فرنسية مماثلة غايتها المعلنة إبطال ما بقي من الإرث الديغولي بغية دفع المركب المسمى فرنسا إلى اقتفاء أثر الحلف الأطلسي بصورة نهائية. (الكاتب)

في الميزانية، وتغطيه الصين جزئياً، قرر البيت الأبيض اقتطاع أجزاء من ميزانية الدفاع من شأنه أن يحدث تأثيراً سلبياً على عدد حاملات الطائرات والغواصات النووية، وحجم القوات البرية التقليدية. طبعاً لا تزال هناك بقايا أثر لقوة فائقة ولا تزال جيوش الولايات المتحدة القوة المتفوقة في مجمل القارات، غير أن الوحش أصيب وبدأ يضع ركبته على الأرض...

منذ حرب فيتنام لم تحرز الجيوش الأميركية سوى انتصارين هزيلين، باجتياح جزيرة غرينادا وقصف بنما... أما حروب أفغانستان والعراق، وليبيا بصورة غير مباشرة، فقد تكشف عن إخفاقات ذريعة. ثم أن ردود الفعل غير المتوازية ومنها رد حزب الله في صيف العام ٢٠٠٦، الذي ألحق هزيمة قاسية بالجيوش الإسرائيلي- الأميركي، تعبر بصورة لا يمكن إنكارها عن فقدان «القوة الخشنة» الأميركية لعنصري المبادرة والقوة.

إن هذا الانحطاط العملائي الأميركي، إذا ما أضيف إلى الصعود القوي للجيوش الصينية، والعودة الإستراتيجية لروسيا إلى الشرق الأوسط وفي أوكرانيا وعلى واجهتها الشمالية، يظهر على أنه بداية انحدار القوة الأميركية المسلم بها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وإذا ما تعيّن الإشارة إلى هذا الانحدار النسبي، بكثير من الحذر وحصص المعنى، يمكن القول بأنه يعبر عن ضعف معيّن حيال بروز عالم استراتيجي متعدد القطب أكثر فأكثر.

كي لا نصل إلى الاستنتاج: «إنقراض على الآسيويات»

بعد بضعة عقود من «السلام البارد» مع طهران- عملياً منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩- يبدو أن الديمقراطيين الأميركيين يريدون اليوم تطبيع العلاقة الأميركية- الإيرانية، هل هذه الإرادة جدية؟ ثم إن هذا التطور، إذا ما كان ملائماً لمصالح حقيقية- لكلا الطرفين- يصطدم من الآن فصاعداً باللوبي النفطي و كلاب حراسته العاملين في خدمة السعودية. إن هذه الإرادة ليست مجانية وتتطابق مع رؤية جيوسياسية إلى أفق مستقبلي على مدى ثلاثين أو أربعين سنة.

إن الأوساط الاقتصادية/ المالية الأميركية وأتباعها أدركوا تمام الإدراك أن «أوروبا

العجوز» باتت تحت الوصاية وأن آفاق «المكاسب» الجديدة الموعودة توجه كل الأنظار والطاقت نحو آسيا- المحيط الهادئ وآسيا الوسطى. هكذا نلاحظ أن كفة عقيدة زبغنيو بريجنسكي الأوراسيوية رجحت أخيراً. ولكي تحذ واشنطن من تأكيد إمبراطورية الوسط لحضورها (أي الصين) ومن عودة روسيا الأبدية، عليها أن تعيد نشر قواها الاقتصادية والإستراتيجية في آسيا- المحيط الهادئ وآسيا الوسطى، ومن أجل ذلك لا مناص من تطبيع العلاقة، إن لم يكن إنجاز المصالحة، مع إيران، حتى وإن أُجبر الحليفان السعودي والإسرائيلي على التراجع عن موقفهما من شأن ذلك أن يعود عليهما بالنفع في حينه.

à une vision géopolitique à l'horizon de trente ou quarante ans.

Les milieux économiques/financiers américains et inféodés ont parfaitement compris que la « Vieille Europe » est désormais sous tutelle et que les nouveaux horizons de « profits » à venir orientent toutes les attentions et les énergies en direction de l'Asie-Pacifique et de l'Asie Centrale. La doctrine eurasiatique de Zbigniew Brzezinski a fini par prévaloir. Pour endiguer l'affirmation de l'empire du milieu et le retour de l'éternelle Russie, Washington doit impérativement redéployer ses forces économiques et stratégiques en Asie-Pacifique et en Asie Centrale. Pour ce faire, une normalisation, sinon une réconciliation avec l'Iran est absolument indispensable, même si les alliés saoudiens et israéliens sont obligés de manger leur chapeau... A terme, cela ne pourra que leur faire du bien !

doctrine majeure des néoconservateurs américains, inspirant malheureusement aujourd'hui une école française similaire dont la finalité avouée est de neutraliser ce qui reste de l'héritage gaullien afin d'aligner définitivement le bateau France dans le sillage atlantiste.

Enfin, et c'est une dernière remarque plutôt porteuse d'espoir : ces sept piliers de la nouvelle « doctrine militaire » de Barack Obama trahissent, en creux, un certain essoufflement de l'hyper-puissance américaine. Après avoir renoncé à attaquer militairement la Syrie, Washington - qui vient de répéter que l'issue de la crise syrienne ne pouvait être militaire - reconnaît implicitement devoir renoncer aux guerres conventionnelles, trop onéreuses en hommes et matériels. Face à un déficit budgétaire abyssal, en partie financé par la Chine, la Maison blanche s'est résolue à des coupes dans son budget de défense impactant le nombre de ses porte-avions, de ses sous-marins nucléaires et le format de ses forces terrestres conventionnelles. Certes, il y a encore de beaux restes et les armées états-uniennes demeurent des forces prépondérantes dans l'ensemble des continents, mais le monstre est atteint et commence à poser un genou à terre...

Depuis la guerre du Vietnam, les armées américaines n'ont remporté que deux bien piètres victoires en envahissant l'île de Grenade et en bombardant Panama Ciudad... Les guerres d'Afghanistan, d'Irak et, indirectement pour Washington, de Libye, se sont révélés de purs fiascos. Les réactions asymétriques, dont celle du Hezbollah durant l'été 2006, infligeant une cinglante défaite à l'armée israélo-américaine, traduisent une indéniable perte d'initiative et de puissance du hardpower des Etats-Unis.

Ajouté à la montée en puissance des armées chinoises, au retour stratégique de la Russie au Proche-Orient, en Ukraine et sur sa façade arctique, ce tassement opérationnel américain semble amorcer le déclin de sa puissance incontestée depuis la fin de la seconde guerre mondiale. S'il doit être souligné avec beaucoup de prudence et les restrictions d'usage, ce déclin relatif traduit une certaine « faiblesse » devant l'émergence d'un monde stratégique de plus en plus multipolaire.

POUR NE PAS CONCLURE : A L'ASSAUT DES ASIES...

Après plusieurs décennies de « paix froide » avec Téhéran - en fait depuis la révolution islamique de 1979 - les démocrates américains semblent vouloir aujourd'hui normaliser la relation américano-iranienne. Cette volonté est-elle sérieuse ? Toujours est-il que, si elle correspond à des intérêts réels - de part et d'autres - cette évolution heurte d'ores et déjà le lobby pétrolier et ses chiens de garde au service de l'Arabie saoudite, cette volonté n'est pas gratuite et correspond

Les médias américains, et de manière plus large - anglo-saxons -, donnent alors le « la » en matière de hiérarchisation, de traitement et de diffusion de l'information, conçue comme « arme de communication massive ». Cette confusion des genres nous ramène, là-aussi, aux sombres prédictions du roman de George Orwell : 1984, ainsi qu'à la salutaire déconstruction des Chiens de garde du philosophe français Paul Nizan.

Comme ses homologues du complexe militaro-industriel, les groupes de presse et de communication américains fonctionnent selon des stratégies globales. A l'appui des nouvelles technologies, ces acteurs constituent la partie immergée de l'iceberg de la mondialisation sauvage. Leur mission est de défendre et promouvoir les intérêts économiques, commerciaux et financiers des sociétés anglo-saxonnes. A ces technostuctures extrêmement puissantes s'ajoutent la gestion mondiale des données informatiques à travers l'installation des « Big Data » et banques de données, la plupart, sinon la totalité étant contrôlés par des acteurs américains. Ne parlons pas des mal nommés « réseaux sociaux », véritables pieuvres numériques qui s'immiscent dans les aspects les plus intimes de la vie privée des individus...

Ces sept piliers requièrent, non pas la « sagesse » de Lawrence d'Arabie, mais une transparence imposée, c'est-à-dire opaque, la clandestinité et le secret.

III) FAIBLESSE ET DECLIN RELATIFS:

L'installation interactive de ces sept piliers aboutit à un résultat des plus palpables : la guerre devient un état permanent et généralisé mais indécélable. En cela, il signe le grand retour masqué du Léviathan de Thomas Hobbes : la guerre de tous contre tous ou chacun pour soi et la mondialisation pour tous. Comme le dieu de Spinoza, qui est partout, donc nulle part, la guerre d'Obama n'existe pas et pourtant, elle module l'ensemble des relations internationales. La « guerre absente », mais toujours déjà là, impose ses logiques et ses finalités s'imposant comme mode dominant de gestion des « crises » régionales, internationales et globales (lutte antiterroriste, trafics de drogues, d'êtres humains et autres criminalités organisées, réchauffement climatique et dossiers environnementaux, déséquilibres démographiques, etc.).

Ce modèle prône en permanence davantage de « transparence » et de « démocratie » pour aboutir aux effets inverses : toujours plus de normes, de contrôles, d'impératifs moraux et de répressions. Fabrication et gestion de l'instabilité se conjuguent simultanément au nom d'une positivité digne du catéchisme d'Auguste Comte. Sur cette idéologie en acte de l'« instabilité constructive », je vous renvoie aux excellents écrits du professeur Walid Charara qui a parfaitement déconstruit cette

mais la plupart des guerres « occidentales » sont ainsi menées aujourd'hui sous les étranges appellations de « guerre humanitaire » ou « opérations de maintien de la paix ». La novlangue de George Orwell a encore frappé !

6) Formation et manœuvres avec les partenaires:

C'est la dimension « pédagogique » du pilier précédent. Dans cette perspective, il s'agit d'enseigner aux armées nationales des pays amis et alliés les techniques de la guerre moderne. Dans l'absolu, ce partage de savoir-faire doit s'étendre et se prolonger dans le temps avec le plus de partenaires possible. Nous venons de souligner la présence des forces spéciales américaines dans 120 pays... sur 197 Etats membres de l'Organisation des Nations unies, c'est énorme !

Ce prosélytisme pédagogique entraîne non seulement une dépendance, certes d'intensité variable, mais aussi des transferts de matériels et de personnels, ainsi que la batterie de normes pour la conduite des opérations. Non seulement, celles-ci ne peuvent plus s'effectuer indépendamment d'une assistance technique et du renseignement américain, mais elles ménagent surtout de substantiels débouchés pour les industries de défense et les millions d'emplois de sous-traitance du complexe militaro-industriel des Etats-Unis. Le Business toujours et encore !

Cette dimension de la formation des armées étrangères débouche sur la multiplication d'exercices et de manœuvres conjointes dont le cadrage ramène à la supériorité technologique et à ses acteurs de la Silicon Valley et des sociétés informatiques israéliennes. A partir d'un certain stade d'équipement et de formation, les armées en question, dument formées et entraînés, ne peuvent plus se passer, ni des systèmes informatiques de conduite des opérations, ni des officiers de liaison assurant ainsi la cohérence et la viabilité des engagements. En ces matières, l'addiction ne concerne pas seulement la consommation des produits hallucinogènes... Lorsque le plus grand nombre d'armées possible fonctionnent selon des règles et procédures communes, il n'est pas très sorcier d'en prévoir, sinon d'en contrôler, voire d'en neutraliser les initiatives perdant progressivement toute espèce d'autonomie opérationnelle.

7) Médiatiser et communiquer:

C'est le pilier qui chapeaute l'ensemble ! Les plus vieux métiers du monde ! Pour qu'elle atteigne ses objectifs, toute opération militaire doit être non seulement comprise mais aussi « partagée » par les opinions publiques du ou des pays qui la mènent. Sont alors appelés en renfort les bataillons de journalistes « embeded » chargés d'expliquer et de diffuser les raisons et le phasage de la « guerre juste », forcément juste. Au hardpower des armées doit s'adjoindre organiquement le softpower - madame Clinton préfère parler de smartpower -, des journalistes, des « experts » et autres « communicants ».

Aux Etats-Unis, les différentes actions de cyber-guerre sont menées conjointement avec la branche israélienne d'un « Commandement informatique » qui s'est spécialisé dans l'attaque des laboratoires et banques de données iraniennes. Comme on vient de le préciser, ces actes de guerre se sont très vite étendus à des cibles industrielles, commerciales et financières civiles, notamment en direction des puissances économiques de la « Vieille Europe ».

5) Développement d' «armées de substitution»:

Le développement d'armées, dite de « substitution », s'est beaucoup accéléré après l'échec des opérations UNOSOM I et II en Somalie, à partir de 1993. Cette évolution procède, soit par le biais d'accords bilatéraux négociés entre Washington et d'autres Etats souverains, soit dans un cadre multilatéral par l'Union européenne ou l'OTAN. Dans tous les cas de figure, il s'agit de poursuivre des buts politiques décidés à Washington en déclenchant des opérations militaires « sous-traitées », autrement dit des actions de guerre, assumées et menées par d' « autres ».

Par conséquent, depuis le début des années 90, Washington, mais aussi d'autres pays occidentaux (Grande-Bretagne, Japon, France, etc.) ont recours à des SMP. Une société militaire privée (SMP) est une officine fournissant des services dans le domaine de la défense et de la sécurité à des gouvernements, organisations internationales, ONG ou entreprises privées. Depuis 2012, la désignation officielle française est entreprise de services de sécurité et de défense. Elles interviennent dans les zones à fort risque sécuritaire et parfois même en zone de conflit : au-delà de toute sophistication sémantique, elles s'apparentent au mercenariat des années 60, aux « chiens de guerre » qui défrayèrent la chronique durant les conflits liés à la décolonisation. Le terme de Contractor désigne dans le monde anglophone les employés de ces firmes, en raison de leur engagement contractuel. Véritables Condottiere modernes, leur poids va croissant avec la montée de nouvelles menaces comme la piraterie moderne ou le terrorisme. Leur rôle est, aussi très controversé notamment depuis 2007, en raison de scandales les impliquant comme Blackwater en Irak...

Un deuxième mode opératoire des « armées de substitution » consiste à mettre sur pied des « coalitions » d'armées alliées, comme ce fût le cas durant la guerre de Libye. Cette posture permet ainsi aux armées américaines de rester « behind the window », tout en contrôlant la conduite des opérations par la fourniture du renseignement, de la logistique, notamment des munitions. Ni vu, ni connu... officiellement les Etats-Unis ne sont pas en guerre, mais se débrouillent pour faire mener leurs actions coercitives par leurs « alliés » ou des sociétés privées. Cet artifice permet de mener des opérations « zéro mort » et surtout de ménager les opinions publiques contemporaines foncièrement allergiques à la mort. L'évolution de la guerre, à travers ce prisme, excède les limites de notre modeste intervention,

- la taille (longueur, envergure, etc.) ;
- leur capacité à emporter des armements ou non (drones de surveillance / drones armés / drones de combats) ;
- leur caractère furtif ou non ;
- leur capacité à participer à des missions de haute intensité ou de basse intensité ;
- leur voilure (fixe, tournante ou battante).

Le classement le plus répandu est fondé sur les critères d'altitude et d'endurance. A ce classement on peut rajouter la catégorie des drones de combat.

Le « drone-tueur », armé de missiles air-sol - type Reaper-Predator -, a été largement testé en Afghanistan, puis dans les zones tribales pakistanaises du Waziristân. L'évolution significative concerne l'extension de ses zones d'engagement et l'extension de sa géographie opérationnelle : Afghanistan, Pakistan, Yémen, Somalie, Niger et plusieurs autres pays africains et latino-américains. Aujourd'hui, le Pentagone reconnaît que des drones américains (d'observation et d'attaque) peuvent être engagés dans 70 pays.

4) Choix de la cyber-guerre:

La cyber-guerre, guerre cybernétique (cyber-warfare) ou guerre de la Toile consiste en l'utilisation d'ordinateurs et de l'Internet pour mener une guerre dans le cyberspace. Depuis le début du XXI^e siècle, le réseau global est devenu un lieu de confrontation militaire majeur. L'utilisation de l'internet permet de s'infiltrer rapidement dans tous les réseaux les plus sensibles du monde. De nouveaux champs de bataille se sont organisés avec comme cibles les sites et organisations gouvernementaux, les institutions, les grandes et moyennes entreprises, les organisations privées et les particuliers. Les acteurs de ces attaques sont les groupements de pirates informatiques, les organisations terroristes, les escrocs de tous genres mais aussi les armées et les organisations gouvernementales.

Cette mutation a été fortement influencée par les nouvelles priorités de l'industrie de défense israélienne. Il n'est pas anodin de constater que c'est l'un des chevaux de bataille de madame Hilary Clinton, qui se prépare à être candidate démocrate à la prochaine élection présidentielle américaine. Ainsi, la cyber-guerre est devenue l'un des grands chantiers des Départements d'Etat et de la Défense. Classés « ultrasecrets » -, leurs différents programmes ont ciblé, successivement l'industrie nucléaire iranienne et les industries européennes de défense, censées appartenir à des pays « alliés ».

ont permis d'établir une généralisation des écoutes téléphoniques et du contrôle des communications Internet.

Ces affaires à répétition montrent également que cette prééminence d'un renseignement - officiellement dédié à la lutte antiterroriste et à la sécurité intérieure - a beaucoup été détournée de ses objectifs initiaux pour être fortement mise à contribution lors d'appels d'offres, de passations de marchés et de négociations internationales. Aux Etats-Unis, le Business encadre les tables de la loi et quelle que soit l'intensité des crises extérieures ou domestiques, les affaires continuent envers et contre tout.

Dans ce contexte, le renseignement - électronique, satellitaire et humain - s'est imposé comme la dimension principale des opérations militaires. Organiquement nécessaire à la gestion de l'engagement des forces spéciales - en amont, pendant leur déroulement et en retour d'expérience - les différentes composantes du renseignement sont, désormais partie intégrante et principale de toute espèce de « programmation » militaire et conduite des opérations.

3) Extension de la géographie des drones:

Un drone (de l'anglais « faux-bourdon »), également appelé UAV (Unmanned Aerial Vehicle), est un aérodyne sans pilote embarqué et télécommandé qui emporte une charge utile, destinée à des missions de surveillance, de renseignement, d'exploration, de transport ou de combat. Les drones sont en général utilisés au profit des forces armées ou de sécurité (police, douane, etc.) d'un État, mais peuvent avoir aussi des applications civiles. La charge utile du drone de combat ou UCAV (Unmanned Combat Aerial Vehicle) en fait une arme particulièrement redoutable.

La taille et la masse (de quelques grammes à plusieurs tonnes) sont fonction des capacités opérationnelles recherchées. Le pilotage automatique ou à partir du sol permet d'envisager des vols de très longue durée, de l'ordre de plusieurs dizaines d'heures, à comparer aux deux heures typiques d'autonomie d'un chasseur.

La classification des drones est complexe, dans la mesure où elle diffère selon les pays. Les drones aériens peuvent être classés en fonction de plusieurs critères :

- L'altitude et l'endurance (drones tactiques, MALE, HALE) :
 - l'altitude considérée est l'altitude de croisière avec les ordres de grandeur suivants : les moyennes altitudes $5\ 000\text{ m} < h < 15\ 000\text{ m}$; les hautes altitudes : $h > 20\ 000\text{ m}$;
 - l'autonomie est le temps que peut passer l'aéronef en vol. Un ordre de grandeur d'une autonomie dite longue est de 20 à 40 heures ;

II) LANOUELLE « DOCTRINE » MILITAIRE AMERICAINE:

Dans le prolongement du « pivot libyen », on peut, en effet déterminer plusieurs principes directeurs généraux :

Au grand dam de son opposition républicaine, la nouvelle administration démocrate renonce aux guerres conventionnelles et de contre-insurrection. On assiste alors à des redéploiements élargis dans les zones économiques et stratégiques considérées prioritaires pour les grandes sociétés (armements, aéronautiques, BTP et infrastructures, etc.). Enfin, maintenir autant que faire se peut, la « clandestinité la plus totale afin de privilégier des campagnes médiatiques et de communication parfaitement maîtrisées. Ces conceptions générales vont s'articuler sur sept piliers :

1) Montée en puissance des forces spéciales :

En 1980, le raid lancé pour récupérer les otages retenus à Téhéran par les Pasdarans a été un échec militaire complet qui s'est soldé par la mort de 8 soldats américains. Pour éviter la répétition de ce genre de fiasco fut créé, en 1987, le SOCOM (Special Operations Command). L'un des états-majors clefs du SOCOM est le JSOC (Joint Special Operations Command), spécialisé dans la traque et l'exécution de terroristes supposés, ainsi que dans la coordination d'opérations entre les différentes branches de l'armée américaine.

De 37 000 hommes au début des années 90, le SOCOM est passé aujourd'hui à plus de 60 000 hommes, dont un tiers de permanents. Le patron du SOCOM, le vice-amiral William H. McRaven - que j'ai interviewé l'année dernière à Paris - nous a expliqué que son objectif est l'augmentation des effectifs du SOCOM de 3 à 5% par an. C'est dire si, aujourd'hui, le SOCOM est devenue une « petite armée » dans l'armée américaine. Sa chaîne de commandement dépend seulement de deux personnes : le secrétaire d'Etat à la défense et le président des Etats-Unis. Aujourd'hui, le Pentagone reconnaît la présence d'éléments du SOCOM dans 120 pays du monde.

2) Prééminence du renseignement :

Aux Etats-Unis, le déclenchement de la « guerre contre la terreur » a produit des impacts immédiats en termes de législation antiterroriste (Patriot Act) et de sécurité intérieure. Ramassées sous le terme de Homeland Security, l'ensemble de ces dispositions, annoncées comme « exceptionnelles », n'étaient pas toujours compatibles avec les articles de la Constitution américaine relatifs à la sauvegarde des libertés civiles et politiques. Ne parlons pas des violations répétées des législations étrangères (en matière de survol aérien et d'enlèvements de personnes). Toujours est-il que les scandales successifs liés aux affaires Wikileaks et Snowden

mort de plusieurs centaines de milliers de civils. Aujourd'hui encore, le bilan chiffré des victimes de cette guerre est toujours « classifié », relevant du « secret defense ». Toujours est-il que dès les lendemains de la chute de Bagdad, une troisième guerre d'Irak commence. Elle démontrera l'inaptitude de la stratégie militaire américaine.

En Irak, comme en Afghanistan, Washington va opter pour une troisième posture : la guerre de contre-insurrection incarnée par le général David Petraeus ; inspiré par les techniques des Bérets verts français engagés dans la Bataille d'Alger (1957). A cet égard, les officiers supérieurs américains visionneront avec la plus grande attention le fameux film de Pontecorvo¹ consacré aux méthodes employés par les commandos français contre les unités combattantes du FLN à Alger. Paul Bremer, le proconsul américain de Bagdad commettra deux erreurs majeures : congédier les cadres de l'armée irakienne et casser les structures du Baath et de l'ensemble des anciens appareils d'Etat. Ce faisant, il alimentera les différentes factions de la rébellion locale qui infligera de lourdes pertes à l'occupant.

Après une décennie d'échecs tant en Afghanistan qu'en Irak, après deux ministres de la défense successifs et un nouveau président démocrate, la vraie transition des doctrines militaires américaines successives va s'effectuer sur le théâtre libyen.

Dans l'enchaînement des mal nommées « révolutions arabes », Washington va accompagner et favoriser la chute de Ben Ali en Tunisie, celles de Moubarah en Egypte et du président Saleh au Yémen. Avec la résolution 1973 du Conseil de sécurité de l'ONU, les Etats-Unis vont pousser la France et la Grande-Bretagne à monter une opération militaire pour provoquer une opération de « Changing Regime ». La résolution stipulait deux choses : l'instauration d'une zone dite d'« exclusion aérienne » sur l'ensemble de la Cyrénaïque et une aide aux populations civiles de Benghazi et de la Cyrénaïque. Dans ce contexte, et sur la base de cette résolution, le Pentagone va faire trois choses, amorçant la nouvelle « doctrine militaire » d'Obama : apporter un appui logistique à l'opération franco-britannique (transport, soutien et fournitures de munitions) ; fournir en continu du renseignement électronique, satellitaire et humain durant les différentes phase de l'opération ; engager des forces spéciales dans les zones pétrolières - comme toujours - afin de mieux préparer une reconstruction profitable aux sociétés américaines.

A partir de cette transition libyenne qui aura valeur de « pivot », va s'élaborer ce qu'on peut qualifier de « nouvelle doctrine militaire » d'Obama.

1- La Bataille d'Alger est un film italo-algérien de Gillo Pontecorvo, sorti en 1966. Le récit se déroule pour l'essentiel entre 1954 et 1957 et prend pour cadre, comme son titre l'indique, la bataille d'Alger ayant opposé, durant la guerre d'Algérie, l'armée française aux indépendantistes du Front de libération nationale.

saoudiennes dont DMI/Dar al-Mal al-Islami et différentes structures de la célèbre famille Mahlouf. Des conclusions similaires et convergentes sont apparues lors de la conférence anti-terroriste de Bagdad, les 12 et 13 mars 2014.

Toujours est-il que les attentats de septembre 2001 ont suscité un véritable traumatisme aux Etats-Unis dont le territoire n'avait pas été ciblé depuis l'attaque japonaise de Pearl Harbor (7 décembre 1941). Par conséquent, la Maison blanche déclare sa fameuse « guerre contre la terreur » et lance une première opération baptisée Anaconda, dans les montagnes à la frontière afghano-pakistanaise, en octobre et novembre 2001. Cette opération lourde est menée à partir de trois points d'appui : la base de Diego Garcia (océan Indien) ; les plateformes interarmées du Pakistan et deux porte-avions de la Vème flotte dont l'état-major est basé au Qatar.

Assez rapidement, les experts du Pentagone se rendent compte de l'inadaptation d'un tel format pour une riposte qui doit s'installer dans la durée et selon une géographie très éclatée, excentrée par rapport à ses principaux points d'appui logistiques. Ce constat pousse Donald Rumsfeld, alors ministre de la Défense, à lancer sa « révolution dans les affaires militaires ». Cette doctrine établit un nouveau modèle d'armées réduites, composées de petites unités ultra-mobiles et équipés de moyens de haute technologie (GPS, systèmes de visée intégraux à 360°, ciblage laser, etc.).

Mais ce concept ne va pas, lui aussi, faire long feu dans les vallées afghanes face à une insurrection disparate, polymorphe et fluide : la notion de « guerre fluide » connaît dès lors un grand succès pour expliquer finalement des formes classiques de « guérilla » très étudiées en Amérique Latine dans les années 60. En définitive, la « révolution » de Rumsfeld ignore deux facteurs principaux : des profondeurs stratégiques mouvantes à géométrie variable, et une implication permanente des populations civiles où les enfants jouent le rôle de redoutables « agents de liaison ». Face à l'enlèvement afghan, la Maison Blanche et le Pentagone vont ouvrir un second front en ...Irak.

Là encore, je vous fais grâce de l'enchaînement des mensonges d'Etat, complaisamment reliés par la grande presse occidentale, de Colin Powell et Tony Blair affirmant - sans rire - que l'armée irakienne pouvait menacer la planète entière en moins de 45 minutes. On se souvient particulièrement de la prestation lamentable de Colin Powell au Conseil de sécurité des Nations unies, brandissant son échantillon d'arme chimique et projetant un organigramme censé prouver que Saddam Hussein était le meilleur copain d'Oussama Ben Laden. Au printemps 2003, les Etats-Unis massent au Proche-Orient la plus grande armada jamais constituée depuis la guerre de Corée. Sans surprise, ils provoquent la chute de Saddam Hussein en causant la

INTRODUCTION : UNE DOCTRINE PAR DEFAUT !

Bref, de quoi susciter un certain espoir ! Et ce rappel me permet de délimiter le contexte idéologique et méthodologique dans lequel il convient de replacer notre effort de compréhension des agissements de Barack Obama sur la scène des affaires militaires. Je dis « agissements », voire « non doctrine militaire ». On pourrait tout autant dire « doctrine en creux », sinon « doctrine par défaut », tant le discours officiel reste approximatif, afin d'éviter - justement -, l'affichage d'un agenda militaire clairement identifié. C'est l'une des caractéristiques prégnantes des « agissements militaires » de cette dernière administration démocrate.

Encore trois perspectives :

1) Partir des deux administrations Bush précédentes, de leurs échecs désastreux et mortifères marquant l'échec des guerres conventionnelles : Afghanistan, Irak, avec un basculement amorcé durant l'opération de l'OTAN en Libye.

2) Continuer avec les 7 logiques – les 7 dimensions de la nouvelle « doctrine » militaire américaine.

3) Enfin, et pour ne pas conclure, il s'agira de qualifier une certaine évolution de l'« érosion », et certainement pas de l'effondrement ou de la disparition, du Hard Power américain, de ce que l'ancien ministre français des affaires étrangères, appelait l'« hyper-puissance » américaine.

I) L'ECHEC DES GUERRES CONVENTIONNELLES :

Inutile de revenir trop longuement sur les conditions de fabrication des attentats du 11 septembre 2001 ; renvoyons seulement au beau livre de l'écrivaine indienne Arundhati Roy - Bin Laden/Etats-Unis, une affaire de famille. Ayant passablement travaillé, dès le début des années 90, sur le financement des GIA algériens, des Gama'a islamiya égyptiens avant de poursuivre une enquête assez poussée au sujet de l'attentat de Louxor (17 novembre 1997) et ceux de Nairobi et Dar es-Salâm (7 août 1998), l'ensemble de nos recherches aboutirent inlassablement à des ONG, des sources de financement et des bailleurs de fonds établis en Arabie saoudite. Sur ce sujet, je me permets de renvoyer à un livre publié en 1998 - Les dollars de la terreur – Les Etats-Unis et les islamistes -, où il est expliqué que la société Al-Taqwa, (banque), des Frères musulmans égyptiens, était très impliquée dans le financement des groupes sunnites armés en Algérie, en Egypte, dans la Corne de l'Afrique, en Afghanistan et au Pakistan. Installée en Suisse italienne, cette « société fiduciaire » entretenait des partenariats structurels avec plusieurs grandes banques

Les transformations dans la Doctrine Militaire Américaine «Les Sept Piliers De La Faiblesse»

Lors de ma dernière intervention au Centre - au début du mandat de Barack Obama en 2009 - j'avais proposé trois conclusions provisoires :

1) Malgré le soulagement de la fin des deux « administrations » de George W. Bush, les visées hégémoniques de la politique étrangère américaine vont se poursuivre et se transformer.

2) L'agenda militaro-stratégique des néo-conservateurs : la guerre contre le terrorisme, le Grand-Moyen-Orient et le Softpower continueront à être les « tables de la loi ».

3) Enfin, l'administration démocrate cherchera à changer de discours et de méthode pour « tout changer, afin que rien ne change... »

A l'époque, quelques auditeurs pourtant attentifs, avaient jugé mon propos « excessif », le rattachant à la doxa d'une certaine gauche radicale ; ce qui m'avait paru très exagéré... Mais, cette réaction m'apparaissait fort logique et très compréhensible, là, aussi, pour trois raisons principales. Un climat d' « Obamania » généralisée régnait alors :

1) Nous étions au lendemain du discours du Caire dans lequel le président américain disait, en substance, « les Musulmans sont très gentils et nous les aimons »...

2) C'est la première fois que les Etats-Unis - dont l'histoire fondatrice s'est accomplie par la destruction des populations indiennes autochtones et le recours à l'esclavage de masse - se donnait un président afro-américain, autrement dit « noir ».

3) De plus, ce président d'un nouveau type, qui avait été avocat, plutôt progressiste, promettait d'œuvrer pour les plus pauvres et démunis.

Table des matières

Les transformations dans la doctrine militaire américaine, «Les sept piliers de la faiblesse»	6
Introduction: une doctrine par défaut	7
Primo: l'échec des guerres conventionnelles	7
Secundo – la nouvelle « doctrine » militaire américaine	10
1) Montée en puissance des forces spéciales.....	10
2) Préminence du renseignement.....	10
3) Extension de la géographie des drones	11
4) Choix de la cyber-guerre.....	12
5) Développement d' «armées de substitution»	13
6) Formation et manœuvres avec les partenaires	14
7) Médiatiser et communiquer	14
faiblesse et déclin relatifs	15
Pour ne pas conclure: l'assaut des Asies	16



Le centre consultatif pour les études et la documentation

Une institution scientifique et spécialisée qui s'occupe
des études et des informations.

Les Cahiers stratégiques:

Série non régulières qui s'intéresse aux affaires stratégiques.

Sujet: Les transformations dans la doctrine militaire américaine,
«Les Sept Piliers De La Faiblesse»

Conférencier: Mer Richard LABEVIERE

Traducteur et rédacteur: M. Saleh ACHMAR

Edité par: Le centre consultatif pour les études et la documentation

Date de publication: Septembre 2014, Chawal 1435

Volume: N° 2

Première édition

Un livre de format A4

Tous droits réservés

Adresse: Bir Hassan, derrière le parc d'attractions "Fantasy World".

avenue Assad, Immeuble - Al-Inmaa Group - premier étage.

Tèlè phone: 01- 83 66 10

Fax: 01- 83 66 11

Portable: 03- 83 34 38

Baabda 10172010

Beirut-Lebanon

P. o. Box: 24/47

Courriels: dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

**Les opinions exprimées dans cette Série ne reflètent pas nécessairement celles du
Centre consultatif pour les études et la documentation.**

**Les transformations dans la Doctrine
Militaire Américaine
«Les Sept Piliers De La Faiblesse»**

**Les transformations dans la Doctrine
Militaire Américaine
«Les Sept Piliers De La Faiblesse»**